هل يحتل علم الاجتماع المعاصر مكانة الفلسفة القديمة؟

د. غالي شكري

أتيح لي خلال الفترة ما بين (١٤ و١٩) آب – أغسطس (١٩٧٨) أن أمثل جامعة باريس ٣ (السوربون الجديدة) في المؤتمر الدولي التاسع لعلم الاجتماع الذي عقد بمدينة أوبسالا في السويد.

واذا علمنا أن المؤتمر السابق – قبل اربعة اعوام – قد حضره عدة مئات، وأن المؤتمر الجديد قد ضم ثلاثة آلاف وثلاثمائة عضو، وسبعماية ضيف من غير المدعوين أو المسجلين رسميا، فانه يحق لنا أن نتوقف على الفور أمام أولى الظواهر، ولعلها الظاهرة الرئيسية التي تتفرع عنها بقية الملاحظات.

لم يكن هذا الكم الهائل من الباحثين المتخصصين في السوسيولوجيا المعاصرة إلاّ تجسيداً حيا للخطوات اللاهثة التي قطعها هذا العلم الحديث في الميدانين النظري والتطبيقي. ولم تكن هذه الخطوات السريعة نفسها إلاّ تعبيرا عن احتياجات ملحة للانسان المعاصر، كان التجاوب معها من جانب أجهزة البحث العلمي من معاهد وجامعات ومراكز ومختبرات، ضرورة حيوية تتجاوز الفضول الفردي أو الموهبة الشخصية إلى احتياج الأنظمة السياسية في عالمنا على اختلافها، إلى وسائل اكثر دقة لمواجهة الأزمات الناشئة عن تطورها الاجتماعي. لا يختلف في ذلك نظام «اشتراكي» لا يستطيع تجاهل ظواهر التمرد على قيود الحرية وعلاقتها بظواهر انخفاض مستوى الانتاج، أو نظام «رأسمالي» تتفاقم داخله التناقضات بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، وتزدهر فوق سطحه قيم مجتمع الاستهلاك، ويختل التوازن في خط تصاعدي بين العقل والوجدان بالنسبة للفرد، وبين الفرد والجماعة أو البيئة أو المؤسسة، ومن ثم بهيكل الانتاج الاجتماعي، أو أحد انظمة ما يسمى «بالعالم الثالث» والتخلف هو محور الصراع على مختلف المستويات بين اوضاع ما قبل الاستقلال وما بعده.

إن هذا المصدر المتنوع الجوانب لاهتمام العالم المعاصر بالسوسيولوجيا هو نفسه الذي يعود فيفرق بين «عوالم» دنيانا الراهنة.. فمها بلغت الموضوعية بأدوات التحليل النظري أو وسائل البحث التطبيقي، فإن الطابع الحضاري قد ترك بصمته على مجمل اعمال مؤتمر أوبسالا، حتى حين كانت تتوحد «الايديولوجيات» أو تختلف. مثلا، كان الماركسيون الاميركيون اكثر تعمقا في ابحاثهم من زملائهم السوفيات. وكانت بولندا في جميع ما قدمت اكثر دول أوروبا الشرقية اهتماماً وعناية ومتابعة لمنجزات علم الاجتماع المعاصر، تليها رومانيا. كذلك كان الفرنسيون – رغم انقسامهم أو بفضله – اكثر دول غرب اوروبا اهتماماً بالتركيب النظري، بينما بدا الاميركيون مستغرقين في العلم الميداني. ومن بين دول العالم «المتخلف» كانت البرازيل اهم من قدم عملاً استثنائيا في مجال تطبيقي هو الزراعة، بينما قدمت مصر عملاً نظريا من شقين، احدهما عن النماذج الحضارية والآخر عن الثقافة المضادة.

ولا شك أن علم الاجتماع منذ مولده الغربي الحديث، كبقية العلوم الانسانية، هو أحد ميادين «الصراع

الايديولوجي» الملتهبة. ولكن مؤتمر أوبسالا كان يضيف إلى جانب هذا الصراع مسألتين: الاولى هي أن ثورة المواصلات – أو «الانقلاب الصناعي» الثاني – قد أوجدت نوعا من الهموم الاجتماعية المتقاربة رغم فواصل التقدم والتخلف والعقائد، هي هموم بشرية ذات صيغة اجتماعية في الاساس. ربما تختلف درجات ونوعيات هذه الهموم من مكان إلى مكان، ولكن العالم كله يحيا في ظل هذه «الثورة التكنولوجية» وآثارها سواء كانت منتجا أو مستهلكا أو بين بين. المسألة الثانية هي أن «وسائل البحث» تتطور في موازاة تقدم العلوم ومنجزات التكنولوجيا، بحيث أنها تفرض تطورا موازيا في «أساليب البحث» أي مناهجه. وما حدث من «تخصص دقيق» في مجال العلم الطبيعي، حدث ما يماثله للسوسيولوجيا على نحو غير مسبوق في بقية العلوم الانسانية، باستثناء «الفلسفة» في العصور القديمة. لقد أصبح لشكل نشاط معرفي سوسيولوجياه الخاصة به، بدءاً من سوسيولوجيا الطب وسوسيولوجيا الزراعة وسوسيولوجيا الصناعة، وانتهاء بسيوسيولوجيا الأدب بل سوسيولوجيا الرواية وسوسيولوجيا المسرح وسوسيولوجيا الشعر.. جنبا الى جنب مع ما يُطالب به علم الاجتماع على مر العصور من «وجهة نظر» شاملة في التطور الاجتماعي. هذه المزاوجة بين «التخصصيات الدقيقة» والمنهج الكلّي، تكاد تدفع علم الاجتماع أن يكتسب فعلاً ذلك المفهوم القديم للفلسفة حين كانت «ملكة العلوم». فالسوسيولوجيا السياسية وحدها تفرعت إلى سوسيولوجيا الثورة وسوسيولوجيا الامبريالية. وسوسيولوجيا الثقافة وحدها تفرعت إلى سوسيولوجيا التربية وسوسيولوجيا اللغة وسوسيولوجيا الاعلام وسوسيولوجيا الثقافة الجماهيرية، وغير ذلك.

ومن كان يشاهد حلقات المؤتمر الدراسية كان يظن للوهلة الأولى أنه في مؤتمر للفكر الانساني أو أنه في مؤتمر سياسي. لذلك كان تحديد الاطار السوسيولوجي لمنهج البحث من اهم منجزات المؤتمر باختلاف اتجاهاته المتصارعة. وعندما كان الباحث يميل إلى «التعميم» فقد كان ينحرف عن خصوصية المؤتمر، ويصبح مجرد «داعية» لا يشد الانتباه ولا يثير حوارا. أما الظاهرة المقابلة فكانت «فريق البحث»، حيث لم يعد ممكنا في كثير من المجالات و«الحالات» القيام ببحث فردي. وتستكمل الظاهرة اركانها بأدوات المنهج التجريبي والاحصائي من الفيلم السينمائي أو الفانوس السحري إلى الكمبيوتر.

«التعميم» السوفياتي و «المختبر» الاميركي

كان بحث البروفيسور م. ن. روتكيفتش – عضو أكاديمية العلوم السوفياتية – هو أكثر اوراق المؤتمر تعميما. فبالرغم من أن الهيئة العلمية التي ينتمي إليها قد اصدرت عفوا منذ وقت عن «علم الاجتماع» ولم تعد تراه علما «برجوازيا» يستحق المصادرة، إلاّ أن هذا العفو – في ما يبدو – لم يكن مشمولاً بالنفاذ إلاّ في احوال نادرة لم تتمثل في مؤتمر اوبسالا، رغم الضخامة النسبية لعدد الوفد السوفياتي[1].

كان عنوان البحث «الديالكتيك كنظرية للتطور الاجتماعي واهميته للسوسيولوجيا». والحقيقة أن مصطلح السوسيولوجيا قد الصق بالعنوان لصقا لأن البحث يخلو من السياق الدلالي لهذا المصطلح خلوا تاماً، بالاضافة إلى أن «الديالكتيك» لم يعد منذ زمن طويل موضع اخذ ورد، بل أصبح جزءا عضويا في غالبية الابنية النظرية لعلم الاجتماع المعاصر. إنه من المسلمات التي لا تحتاج لتأكيد، بل لتحديد مكانها في المنهج، فهو لم يعد «وجهة نظر» بل فرض علمي كغيره من الفروض، حتى ان بعض المناهج «الليبرالية» أو «البرجوازية» كما تشاء الادبيات السوفياتية أن تدعو تيارات علم الاجتماع في الغرب، تستخدم الديالكتيك كعنصر منهجي برفقة عناصر اخرى. والأرجح أن الباحث السوفياتي لا يقصد «الجدل»، بل «المادية التاريخية» التي كانت حتى وقت قريب كما لو كانت هي «علم الاجتماع» السوفياتي أو الاشتراكي. يرجح هذا الاحتمال ما يقوله الباحث من أنه «اذا كانت احوال التطور الاجتماعي مؤهلة للشرح، فان السوسيولوجيا مؤهلة ايضا لأن تكون نظرية هذا التطور، **لقدرتها على استخلاص معرفة الاتجاهات والقوانين الضابطة لحركة التطور التاريخي**، والاّ فان التنبؤ والتخطيط لمستقبل الانسان سيكون متعذراً»[2]. وقد اضاف الباحث، بعدئذ، مستشهدا بانغلز، أن الجدل الماركسي وحده هو القادر على استكشاف القوانين العامة لحركة التطور في الطبيعة والمجتمع والفكر الانساني.

ويبدو البحث في النهاية كما لو كان مقالاً مبسطا في الماركسية، يتفق معه البعض ويختلف البعض الآخر، **خارج** المؤتمر. أما داخله، فانه لم يثر اتفاقا أو اختلافا سوسيولوجيّا، لأن هذا المصطلح لم يرد في المقال إلاّ كمرادف للمادية التاريخية كتطبيق «اجتماعي» للمادية الجدلية.

ورغم ان المقال بحد ذاته ليس مثيرا للنقاش ، إلاّ أن هذا «التعميم» كان أكثر من مثير.. لأن الجمهور الحاضر من العلماء والباحثين ، كان يطمح بمعرفة «**التطور**» الذي وصلت إليه السوسيولوجيا في الاتحاد السوفياتي ، بما حققته نظريا على الاسس الماركسية ، وما تحققه عمليا في العمل الاجتماعي . وتلك هي الاضافة التي وفرها البولونيون – والرومانيون بدرجة اقل – للمشتركين في اعمال المؤتمر .

فالمدرسة البولونية في علم الاجتماع المعاصر لا تتخلّى عن الماركسية كاطار ايديولوجي ، ولكنها **تؤسس** ، **فوق** هذه القاعدة **العامة** بناء نظريا مستقلاً **لعلم** الاجتماع . وهو في بولونيا ليس بمجرد **وجهة نظر ماركسية** للسوسيولوجيا ، بل هو سوسيولوجيا ماركسية تماماً تعنى بجدلية العلاقة بين البنى الاجتماعية والبنى الفكرية ودور علاقات الانتاج في تطوير الوعي الفردي والجماعي . ولكنها لا تستخلص من ذلك كله **نبوءة برسم المستقبل**.. **فهي** تعتمد ، من ناحية على **الاهتمام** اللاتيني بالتنظير ، ومن ناحية اخرى على **الاهتمام** الانكلوسكسوني بالتجريب ، وتحاول إيجاد مركّب جديد بينهما .

لذلك كانت منجزات هذا الأتجاه خارج ندوات المؤتمر ، في المعرض الدولي للكتاب الاجتماعي ، والذي تمثلت فيه (٣٣) دولة ليس من بينها دولة عربية واحدة .

الاميركيون من غير الماركسيين – وهم الغالبية الساحقة – قدموا أبحاثاً تجريبية ذات خصائص نظرية ، ولكنها في الاساس نتائج بحث معملي في المختبر . ويمكن الاشارة في هذا الصدد إلى اهم ثلاثة ابحاث .

الأول كتبه والقاه الدكتور رونالد . و. ماندرشيلد وهو باحث اجتماعي في مركز دراسات الصحة العقلية في المعهد القومي التابع لجامعة بوليفار ايست ادلفي ميريلاند – الولايات المتحدة الاميركية . والبحث عنوانه «الانظمة السيكلوجية الحيوية في اسلوب التوكيد وحل المعضلات» . والباحث يقدم تفكيره منذ البداية على أساس أن «عقدة العلاقات الاجتماعية» لابد وأن تتوافر على حلها «سوسيولوجيا ثقافية» جديدة ، تعتمد على تضافر مختلف الوسائل القادرة على تلمس ابعاد الفكر والسلوك . وورقة العمل بعد ذلك أشبه بخط بياني وخريطة معاً ، لاستكشاف معالم نموذج حيّ «للاغتراب» . ومن هذه الحالة البالغة التخصيص يتساءل الباحث ما إذا كان ممكنا التعرف على «اطار عام» يعالج بمقتضاه غيرها من الحالات . وهو الاطار الذي لا سبيل للاحاطة به دون الاستعانة ببقية العلوم ، وفي المقدمة منها علم النفس وعلم الوظائف الحيوية للأنسجة . هكذا جاء الخط البياني رصداً لذبذبات التوتر والاسترخاء في الحالة قيد «التجربة» ، وهكذا جاءت «الخريطة» تصويراً بالاشعة لمكوناتها العضوية . وقد اضطر الباحث أن يستعين في آن واحد بالوراثة والبيئة بغير الاضطرار إلى تسطيحها بالاستغراق – على عكس ما يظن – في التفاصيل الدقيقة لكل منها .. بل باستنباط القوانين «الثقافية» السارية في الفكر والسلوك بالفطرة المكتسبة ، في تتابع الفعل ورد الفعل .

ونحن نلاحظ مع الباحث في الشكل (١) تطور هذا النموذج للاغتراب في لحظتي الفعل والانفعال أي السلب والايجاب . كما نلاحظ في الشكل (٢) تفاعل المكونات الثقافية والبنيوية والاجتماعية والنفسية والفيزيائية مع الضغوط العصبية والمدركات الحسية التي تثمر في النهاية اسلوب السلوك .

البحث الاميركي الثاني بعنوان «منهج الاستطلاع الاجتماعي لدراسة احدى الجماعات» كتبه والقاه اروين . ت . ساندرز من جامعة بوسطن . والبحث هو الخلاصة النظرية لتجربة عملية ، يحددها صاحبها على النحو التالي :

١ – اختيار المعلومات ، ويتم وفقا لثلاثة مستويات : الأول هم الافراد الذين يعرفون الجماعة جيدا ، كالصحفي الذي يعيش بينهم ، ومدير المشروعات السكنية ورئيس البلدية ونقيب التجار . من هؤلاء يمكن الحصول على أشياء الأفراد الصالحين اكثر من غيرهم لأن يكونوا مادة العينة المرادة للبحث والاكثر تمثيلا بدورها لخصائص الجماعة ومواصفاتها الاجتماعية البارزة المستوى الثاني هو أهم الاسماء الواردة في قائمة المستوى الاول . توحيد الأسئلة ، سواء في مقابلات البيوت أو المقاهي أو الشوارع وسواء تم ذلك بواسطة فرد أو فريق استجواب ، في ما يخص : الاخلاق ، الاقامة ، الدين ، الاقتصاد . أما بقية التفريقات فتترك لعفوية المقابلة وتسلسلها الخاص .

٢ – المقابلات ، ويجب أو يفضل أن تتم في ميدان العمل الجماعي . كالمصنع والحقل والمستشفى والمدرسة . وأن تستغرق ما بين الساعة والساعتين . وأن تسجل على شريط . بنهاية مفتوحة لأي احتمال يستجد . واذا تمكن الباحث أو فريق الباحثين من عقد الصلات الشخصية مع افراد الجماعة يستطيع أن يفرز «**نماذج**» استثنائية تستدعي مقابلات خاصة .

٣- التصنيف والتحليل والنتائج . بمجرد الانتهاء من الحصول على العينات . تحال إلى التصنيف الاول حيث لا يتطلب الأمر المطابقة المتعسفة بين حالة واخرى أو النظرة الاحادية الجانب والتي ترى المشابهات اكثر مما ترى الفروق أو العكس . بل لابد من ترتيب المادة وفقا لما تمليها طبيعتها الخاصة . حتى اذا وصلنا إلى مرحلة التحليل . كان بفضل التشوشات والمفارقات والغرائب وكل ما يبدو انه خارج المنطق . هو الاكثر دقة في توصيف الجماعة كوحدة بشرية وكمجموعة افراد . إن المنطق السابق على التجربة هو في احسن الاحوال «رواسب ذهنية للتجارب السابقة» أو «عادات عقلية متخلفة عن احكام الماضي» . والبحث السوسيولوجي يستهدف «الجديد» و «ما يخطر على المنطق» . إن الجماعة البشرية ، صغرت ام كبرت ، ليست كتلة سديمية . ولا ينبغي للسوسيولوجيا أن تكون توحيدا مفتعلا «لافراد الجماعة» .. فالجماعة ذاتها ليست إلاّ «**تجريدا**» لمجموعة متشابكة من **العلاقات** الفردية .

شكل رقم ١

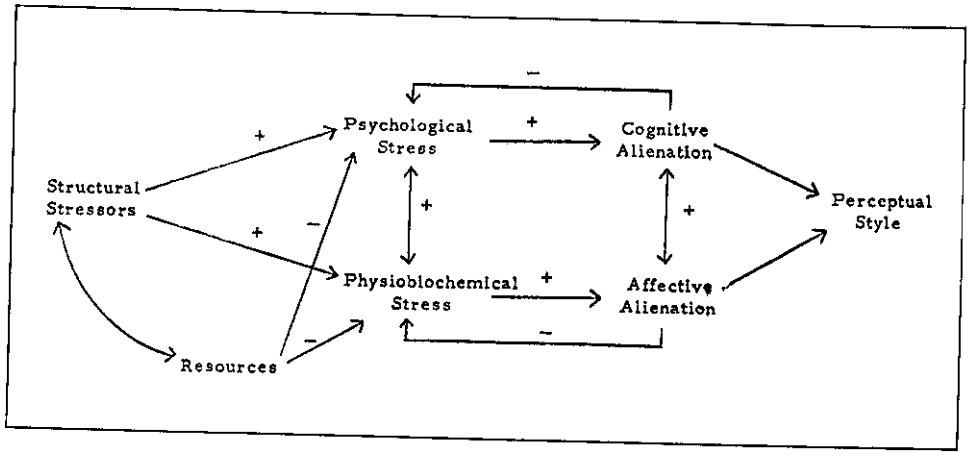

شكل رقم ٢

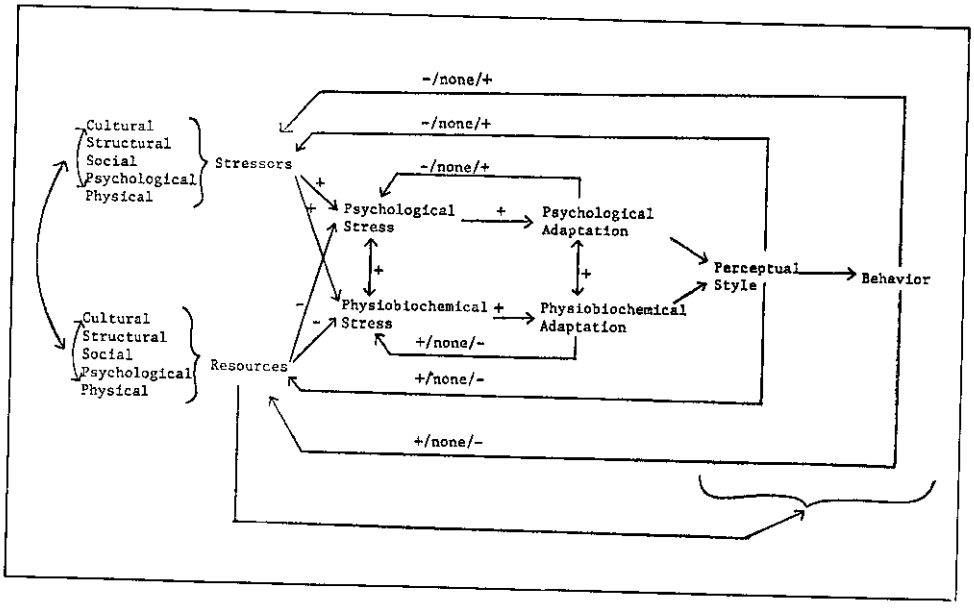

وكان البحث الثالث للبروفسور ريتشارد. أ. ديورز وهو يعمل في جامعة كالغاري في البرتا بكندا. ولأننا لن نستطيع عرض هذا البحث أو حتى الاستشهاد بمقاطع منه[٣] نكتفي بترجمة عنوانه « حالة استخدم في دراستها مبدأ التعريفات الأولى». وهو مكوَّن من ثلاثة اجزاء بلغت في طبعتها المحدودة خمسين صفحة (لم يطلبها المؤتمر وبالتالي لم توزع على الاعضاء وقد امكن الحصول عليها من الباحث نفسه). والحقيقة هي أن البحث اختبار معملي تفصيلي وردت فيه الاسماء الحقيقية لأصحاب الحالات موضع التجربة، جنباً إلى جنب مع معلومات استثنائية عن حياتهم الشخصية، بما يبرر سرية الاستجواب ولكن لا يفسر بأية حال سرية المنهج ونتائج التحليل خاصة وأنه من البديهي حجب الاسماء. ومن الطريف أن البروفيسور ديورز لم يلق بحثه في المؤتمر، بل اختار عدة أفراد بشكل عشوائي وأعطاهم صوراً منه، بينما لم يعط نسخة لسكرتارية المؤتمر.

إن التجربة في مجملها تكاد تكون نقيضا لعلم النفس الاجتماعي، وان تشابهت مع مواصفاته الخارجية، فهي اشبه ما تكون بسيوسيولوجيا التنويم في غير الحالات المرضية أو التي تبدو وكأنها ليست مرضية، واذا بها تعاني في كبت غير واع خللا عنيفا في البنية الاجتماعية.

لقد قوبلت الابحاث الاميركية بانتباه شديد، لحيوية تجربتها في المختبر السوسيولوجي، ولكنها ووجهت عموما بنقد شديد ايضا على اساس خلوها من أية اضافة نظرية ذات قيمة، واعتمادها المطلق على تطور الوسائل التكنولوجية. وعلى اساس اهتمامها بالفرد كقيمة مطلقة دون اعتبار كبير للهيكل الاجتماعي في الانتاج أو الاستهلاك. وعلى اساس ابرازها للجانب المرضي في الفرد مما يعني ضمناً غياب الفرد الصحيح ومن ثم يصبح التساؤل العلمي واجبا: لماذا كانت هذه الظاهرة؟

الفلاحون من الشرق الأقصى إلى اميركا اللاتينية

احتل الريف والزراعة والفلاحون مكانا بارزاً في أبحاث العلماء القادمين سواء من الهند واليابان أم من البرازيل والمكسيك وبيرو. وبالرغم من الطابع التاريخي لبحث يوشيو سيغوموتو- الباحث الياباني المقيم بجامعة ملبورن في استراليا- إلاّ أن «التأريخ» للحقبة التي يتناولها، كان عنصرا سوسيولوجيا في منهج البحث. وهو يستخلص من «التمرد الفلاحي وترتيب الوضع الطبقي حين عادت الملكية (ميجي) في اليابان»- عنوان البحث- عدة ملاحظات أساسية: تقترن نهضة الفلاحين بالمناطق الزراعية ذات الطابع التجاري، ومن ثم فالمجتمع الزراعي يرتبط بالعاصمة تلقائيا. وكانت هذه النهضة تقترن، ثانيا، بالمناطق التي تآكلت فيها سلطة الساموراي (طبقة المحاربين الارستقراطيين) على الأرض. ولكن **اخفاق التنظيم** لقوى الفلاحين في هذه المناطق في هذه المناطق كان يقابله **تنظيم دقيق** للنبلاء والاقطاعيين في مناطق اخرى، مما هيأ العودة لحكومة ميجي التي اخذت المبادرة في **التحديث**. وهذه هي الخصوصية اليابانية في أن الاقطاع نفسه هو الذي تحول إلى الرأسمالية، بتصنيع الزراعة وتجارتها.. دون أن يمر بالصراع الاوروبي بين البرجوازيين والنبلاء. وبغير التعرف على الجذور السوسيولوجية لهذه الخصوصية، لن نستطيع أن ندرك معنى «الازدواج» السطحي في المجتمع الياباني المعاصر.. حيث «الامبراطور» هو رأس الحكم في البلاد، وحيث التراث الروحي القديم يسيطر على وجدان الشعب، وفي الوقت نفسه يتعاظم نمو مجتمع ياباني رأسمالي متطور.

البحثان الثاني والثالث في «سوسيولوجيا الزراعة» كانا من عمل الباحثين البرازيليين: «العلاقات بين بنية الانتاج الزراعي والسياسة الحكومية الراهنة» بحث فريق عمل مكون من: فيلما فيجيريدو ونورما بيترزشالولت وهيفرتون روزابيكسوتو. الباحثة الأولى تعمل في جامعة البرازيل، أما الباحثة الثانية وزميلها الثالث فيعملان في المركز القومي للتخطيط الزراعي في البرازيل. اكثر من نصف البحث احصائيات يستشهد بها فريق العمل أن الرأسمالية البرازيلية تعتمد أصلاً على الارض، ورغم ذلك فإن «انسان الارض»- أي الفلاح البرازيلي أبعد ما يكون عنها، سواء **بالهجرة الصامتة** اي انعدام الرغبة في الملكيات الصغيرة أو التأجير والاكتفاء باعمال هامشية تكفي القوت، أو الهجرة إلى المدينة أو الهجرة خارج البلاد. ذلك أن «التحديث» الذي أضطرت له الرأسمالية البرازيلية كان تحديثا لوسائل الانتاج الميكانيكية وحدها، ولم يدخل في روعها قط تحديث علاقات الانتاج.. مما يضع السياسة الزراعية للحكومة

في مهب الرياح. ليست هناك **رأسمالية زراعية برازيلية**، بل هناك رأسمالية فقط تزرع وتصنع وتورد وتستورد في آن معاً.

وقد أفصح البحث الثاني «مجتمعات الفلاحين وحركاتهم: الفلاحة البرازيلية وتطور الرأسمالية في القرن العشرين- المتغيرات والأبعاد» لماركنز دياس من جامعة البرازيل بأن سوسيولوجيا الزراعة تتقدم في البرازيل على نحو خاص بخطورة الوضع الميداني للفلاحين على مجمل الدخل القومي للبلاد.. فليس هناك اتساق بين تقدم الآلة وتقدم المجتمع مما يفتح ثغرة واسعة في البناء الاقتصادي والثقافي للأمة. ومن هم كانت «الثورة الثقافية» هي العلاج الوحيد الممكن لهذه المشكلات التي استعصت على حكومات «الأصلاح». فالقضية تتجاوز الفرض المبسط: محو الأمية وكذلك الفرض العقائدي: تمليك الارض للفلاحين. كلاهما مهم، ولكن الأكثر اهمية هو ردم الهوة بين وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج بالتحديث الشامل للمجتمع لا للآلة وحدها.

لقد اعتمدت بحوث البرازيليين- ومن قبلهم البحث الياباني - على التاريخ الاجتماعي والاحصاء وتركيب النتائج في تحليلات نظرية تميزت بالتماسك. كما أن هذه الابحاث عن «العالم المتخلف»- بغض النظر عن التجربة اليابانية الاستثنائية- قد القت ما يشبه الماء البارد على التعميم السوفياتي المغرق في التجريد والمختبر الاميركي المغرق في التجريب، بين الوهم بالصحة الاجتماعية الكاملة والتوقف عند المرض الاجتماعي المطلق. كان هناك «عالم آخر» لا يحتمل باحثوه هذا الترف القادم من «العالم الأول».

حضارة واحدة أم حضارات؟
وثقافة سائدة أم ثقافة مضادة؟

إن تعدد «العوالم» في عالمنا الواحد، حقيقة موضوعية مستقلة عن ارادة الباحث السوسيولوجي، ولكنها أيضاً منطلق لاختلافات حول ماهية هذا التعدد، وما اذا كان حضاريا أم ثقافيا، عرقيا أم دينيا، سياسيا أم اقتصاديا، وفي اي اتجاه يمضي. وكان بحث الدكتور انور عبد الملك- استاذ السوسيولوجيا المشرف على فريق البحث الاجتماعي في المركز الوطني للبحوث في باريس- هو أبرز أوراق العمل المقدمة إلى الحلقة الدرامية «حضارة واحدة أم حضارات؟».

يطرح في القسم الأول «مفهوم الطابع الخاص» بقوله «ان هناك حاجة لمناقشة ما تستشعره من ناحية العلوم الاجتماعية والانسانية، ومن ناحية اخرى الممارسة الاجتماعية، للوصول إلى مفهوم شامل قادر على ربط الخاص بالعام والكلي بالجزئي». ثم يحلل الباحث الظروف التي نشأت فيها هذه الحاجة، فيرى انها نتاج التقدم المذهل في الكشوف العلمية وما استتبع ذلك من ظهور نظم شمولية وايديولوجيات تعمل على حسب نظم المجتمع في أطر محددة، إلى جانب احلام عدد من المفكرين والفلاسفة والسياسيين في ايجاد مجتمعات اخرى اكثر انسانية، تتحقق فيها المساواة على هيئة المدن الفاضلة.

واذا كان الغرب يجد نفسه في مواجهة العديد من المشكلات التي يطرحها هذا الوضع، فالشرق ايضا أصبح معنيا بايجاد حلول، أو الأقل، صياغة فكرية جديدة، لأنه أصبح يشارك الآن في رسم سياسة العالم على غير ما كانت عليه الاوضاع في الماضي القريب حيث كانت مصائر القارات الثلاث المنسية- آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية- تحددها الدول الكبرى، بينما بدت الكتل البشرية الضخمة بثرواتها الحضارية العريقة، كما لو كانت في موقف المتفرج.

إن ابرز ما تواجهه مجتمعاتنا العربية- يقول انور عبد الملك- وبرفقتها مجتمعات القارات الثلاث جسب تفاوت درجة مشاركتها في حركة التحرر الوطني والمشكلات الحضارية، هو البحث الدائم عن هوية، تلغي المسافة بين الماضي العريق والحاضر الذي صاغه الاستعمار الجديد وفق قواه. بربط الحاضر الجديد بالماضي القديم تعود هذه البدان إلى **أصالتها**. الاصالة والهوية القومية، هما مركز قوة هذه المجتمعات، بهما تستطيع الافلات من هيمنة الغرب والسيطرة الاستعمارية التي بدأت مع القرن الخامس عشر حيث راحت تشكل بنية هذه المجتمعات في الاتجاه المضاد لكل ما هو «قومية» وكل ما هو «اصالة».

إلاّ ان الهوية القومية تعني الانتماء إلى طابع حضاري مميز، وهوما يستلزم ربط الخاص بالعام ويفرض حاجتنا للوصول إلى مفهوم محدد لبنية الدولة نفسها. فمثلا في الدول التي استقلت حديثا، خاصة في افريقيا كغانا وغينيا الجديدة يتساءل الباحث: هل يتحتم أن تصبح السلطة في هذه الدولة الحديثة فيدرالية أم كونفدرالية؟ لأنه من الضروري ارتباط هذه الدول في كيان أعم.

أما الدولة القومية التي تنتمي إلى حضارات عريقة ، ومنها الدول العربية ، فالسؤال يطرح على مستوى مختلف : هناك قوى ذهنية وقوى ابداعية وهناك كل مقومات التقدم ، فهل يمكن اطلاق هذه القوى مجتمعة؟ وكيف؟ وما هي القوى المضادة التي تقاوم التغيير؟

هذه الاسئلة وغيرها لا تجد جوابا لدى الباحثين التقليديين ، لأنها تستلزم اعادة النظر في التقسيم الحضاري الكلاسيكي ، تستلزم ثورة في منهج البحث القائم على ربط الخاص بالعام ، القومي بالحضاري ، الحضاري بحركة التطور العالمي .

وعلى مستوى الخصوصيات ، هناك مشكلات من نوع جديد تطرحها حركة تطور هذه الدول الحديثة ، منها ظهور قوى وطنية داخل الجيش ، تستشعر حاجة مجتمعها لرفض الهيمنة الاستعمارية وتأميم مصادر الثروة والتحكم في الاقتصاد والتنمية الاجتماعية ، وبدلاً من ان يكون الجيش بدوره كجهاز قمع يعمل لمصحلة السلطة الاستعمارية تحدث «الثورة الوطنية» داخل الجيش نفسه . كيف يمكن تفسير هذه الظاهرة؟ أترجع إلى أن الجيش هو وحده القوى الوطنية المنظمة في غياب التنظيمات السياسية الاخرى؟

غير أن ظهور هذا البعد القومي قد انبثقت عنه ظواهر اجتماعية وسياسية لم يسبق لها ان اعترضت طريق الباحث ، كانحدار بعض هذه الدول الى «الأوتوقراطية» و «الازدواج السياسي» والتوصل إلى وفاق شعبي على اساس خضوع الجماهير لمعايير «السلطة القبلية» . لا بد من فهم هذه الظواهر وفق طابعها الخاص والمتميز وفي السياق التاريخي – الاجتماعي الذي ادت تفاعلاته في المنطقة المحددة إلى تكوينها . إن الوصول إلى «مفهوم الخصوصية» يقتضي بالضرورة إعادة طرح التقسيم الحضاري مرّ اخرى .

وفي القسم الثاني يفرق الدكتور انور عبد الملك بين «الدوائر الحضارية» و «المناخ الثقافي الموحد» ، فمهما تعددت اوجه نظر علماء الاجتماع لا مفر من التسليم حاليا بأننا أمام ثلاث دوائر حضارية : الدائرة الهندية – الاوروبية ، والدائرة الصينية ، والثالثة لم تتحدد معالمها بعد لأن المفكرين الكلاسيكيين توقفوا عند حدود الدائرتين السابقتين ، وبذلك أصبحت مناطق بعينها من الحضارات القديمة كاميركا اللاتينية ، خارج هذا التقسيم . ومن ثم فالسؤال من جديد : كيف يمكن اعادة التقسيم الحضاري للعالم؟

ومن خلال الحوار الخصب في هذه الحلقة ، فوجيء الكثيرون من علماء الاجتماع الغربيين بما أوضحه انور عبد الملك من تراث حضاري عريق للعرب ممتد من افريقيا إلى آسيا ، ومن انه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت شعوب هذه الدول غير «مسجلة» في قوائم الغرب وثقافته إلاّ بصفتها مستعمرات واسواقا ومواد خاما وايدي عاملة رخيصة . كذلك كان من الطريف أن يلتقي السوفياتي والاميركي حول المفهوم الايديولوجي للحضارة : وكان هناك نموذجان ينفردان بالحضارة الانسانية : النموذج الاشتراكي والنموذج الرأسمالي . ولكن هذا التصور يستعصي على الاقناع حين نبحث عن علاقة حضارية تربط «كوبا» اللاتينية ببولونيا أو الصين أو الاتحاد السوفياتي . أو حين نبحث عن علاقة – بالمعنى السوسيولوجي للحضارة – بين اليابان واميركا الشمالية .

وكانت ورقة الوفد المصري من اعداد فريق بحث برئاسة الدكتور عاطف غيث رئيس قسم الاجتماع بجامعة الاسكندرية ورئيس الجمعية المصرية لعلم الاجتماع[٤] . وبالرغم من أن الورقة المصرية تشتمل فقط على «افكار» عامة حول الثقافات المتمردة على الثقافة السائدة في المجتمع ، فانني بأذن خاص من رئيس الوفد المصري انشر نصها الحرفي[٥] لتكون نواة حوار اوسع من جدران المؤتمر .

ورقة العمل المصرية

١ – هل الثقافات المضادة وما يصحبها من معارضات للثقافة القائمة ، ظاهرة عامة لها أبعاد تاريخية .

٢ – هل يمكن التمييز بين الثقافات تاريخيا والان بناء على وجود وقوة أو فعالية ما فيها من اتجاهات مضادة أو معارضة لسماتها العامة .

٣ – اذا كان ظهور الاتجاهات المضادة والمعارضة مسألة تاريخية ، وأن هناك أنماطًا من الثقافات يكون التمييز بينها على هذا الاساس ، فما هي العوامل المسؤولة عن ذلك .

٤ – ثم لماذا تنشط الحركات المضادة في الثقافات الغربية ، وتقل في الثقافات الاشتراكية على الرغم من عدم وجود فوارق علمية وتكنولوجية بعيدة المدى .

٥ – ولماذا أيضا يقال أن المجتمعات الشرقية لا تنخلق فيها الثقافات المضادة والحركات المعادية كما أنخلقت في الغرب وانما يرد ذلك الى فعل وسائل الاعلام وما الى ذلك .

٦ – يمكن ان نلاحظ هنا قدرة الثقافة على الوصول الى مرتبة الشمولية ووصولها الى مرتبة التعدد داخل

المجتمع الواحد والعوامل المسؤولة عن ذلك (مجتمع بدائي أو قروي – مجتمع تقليدي – مجتمع حضري صناعي).

٧ – هل هناك تفسير للنمو الاجتماعي يشمل النمو الثقافي، فاذا كان ذلك محتملا فهل يمكن أن نستخدم مفهوم التناقض فالصراع، أو مفهوم التناسق التلقائي (الطبيعي) الذي يؤدي الى التوازن التناسقي المتحرك في وجه تغيرات اجتماعية او اقتصادية او ثقافية... الخ.

٨ – هل يمكن للنمو الاجتماعي في اتجاه معين أن يتحقق دون ظهور هذه الثقافات المضادة التي يمكن أن تمثل انحرافات ضرورية لتسهيل التجديد والخلق والابتكار.

٩ – هل يمكن اعتبار الثقافات الفرعية ضرورة تواجه تعاظم حجم المجتمع الان وتعقده المستمر، بحيث يكون التفزيع طبيعيا للتعبير عن الاختلافات المهنية والايكولوجية، وبذلك يكون الامر مشكلا لتعارض.

١٠ – هل يمكن تصور الاتجاهات المضادة – حركة جدلية دائمة – في تاريخ كل ثقافة، وأن ذلك مسؤولاً عن التقدم الانساني.

١١ – هل يمكن أن يتوقت تحول الثقافة المضادة الى حركة تغير بنائي ثوري، خاصة اذا ارتبطت بمصالح اقتصادية ومراكز قوى سياسية متميزة.

١٢ – يمكن ان تكون الثقافة المضادة متغيرا بسيطا داخل اطار الثقافة الكلية في أول الامر لكنها تتحول بتراكم سماتها وتنوعها، في ظل ظروف مناسبة الى متغير هام.

١٣ – يؤدي تغير القيم والمعايير والنظرة الى الحياة عند جماعات معنية في المجتمع الى خلق الاساس الذي تقوم عليه الثقافة المضادة.

١٤ – الثقافة المضادة ليست بناء متجانسا لانها قد توجد عند جماعات متنوعة الاهتمامات ولهذا يمكن ان توجد داخل الافكار أو الفنون أو العقائد أو التجمعات الهامشية أو عند المهاجرين أو عند قطاعات المهنيين.. الخ.

١٥ – فعالية الثقافة المضادة تعتمد على أيديولوجية مخالفة للايديولوجية السائدة وخاصة عندما يعبر عنها تنظيم نشط داخل حركة سياسية.

١٦ – يمكن ان تلعب التحديدات أو الطاقات الثورية دورا هاما في خلق الثقافة المضادة عن طريق وسائل اتصال منظمة، ولكن هذا يتوقف على نوعية التجديدات أو أسلوب عمل هذه الطاقات ونوع المقاومة التي تتعرض لها.

١٧ – الثقافة المضادة لا تحل كلية عند تغلبها، محل الثقافة السائدة، اذ تبقى بعض سمات وعناصر هذه الثقافة، وانما الذي يتغير هو الاجزاء التي تتعارض مباشرة مع القيم والمعايير والنظرة الى الحياة وأسلوب تحقيق الأهداف الذي أدى الى التعارض في أول الامر، أي أن هناك دائما في كل ثقافة عناصر دائمة تستمر خلال التطور.

١٨ – أحيانا تستطيع الثقافة القائمة استيعاب وامتصاص «الحركات المعادية» إذا كانت لها المرونة الكافية، فضلا عن مقدرة مراكز القوة على التحرك بسرعة واتخاذ اساليب متطورة تقلل من حدة هذه الحركات كما ونوعا.

١٩ – يحدث في اوقات الازمات أو المشاكل الكبرى، أحد أمرين، اما تغير في الثقافة القائمة نحو «سمات» أكثر تقدمية، واما عودة الى صورة تقليدية سابقة.

٢٠ – قد تشجع «مراكز القوة» حركات معادية للثقافة القائمة لها اتجاه مختلف عن حركات معادية أخرى، للتوصل الى التوازن، أو أنها قوتها ووقف فعاليتها. وهذا يتوقف في بعض جوانبه على نظام الحكم القائم وطبيعة التعليم وشكل الحياة الاقتصادية.

٢١ – ما هو الدور الذي تلعبه الفروق العمرية والجنسية والصراعات على السلطة والصراعات حول المصالح الاقتصادية، ونوعية التعليم وثورة وسائل الاتصال في خلق أو تشجيع الحركات المعادية للثقافات القائمة.

٢٢ – هل هناك بالفعل ثقافة قائمة ليس فيها تناقض أو

صراع – أو هل هناك ثقافة متناسقة ومستقرة ولو نسبيا في فترة زمنية محددة.

٢٣ – الدور الذي يمكن ان تلعبه الاقليمية والاقلية والعنصرية في خلق الثقافات المضادة.

٢٤ – العالمية والقومية يمكن أن تخلقا ثقافات مضادة تعمل على تشجيع أو حصر نطاق الحركات المعادية.

٢٥ – الثقافة المضادة، تعبر دائماً عن حركة العناصر الخلاقة، وعن التطلع الى تحرير الانسان من الاستغلال، وعن الرغبة في مزيد من افضل فرص في الحياة.

٢٦ – الردة الثقافية نوع من الحركات المعادية في اتجاه القديم والتقدمية الثقافية نوع من الحركات المعادية في اتجاه التحديث.

٢٧ – الحركات المعادية (الثقافية المضادة) تعبر عن الاختلاف والتناقض اللذين يعتبران أمرين في كل ثقافة ويعتبران من بين العوامل الهامة في التغير الثقافي الدائم.

٢٨ – الثقافة تظل جامدة وعقيمة، الى أن تتبنى فيها هذه الحركات المعادية.

٢٩ – الحركات المعادية تعبر دائما عن الاستجابة للظروف المتغيرة وعدم قدرة الثقافة القائمة على مواجهتها أو استيعابها.

٣٠ – هل هناك علاقة بين طابع الانتاج ونوعيته وبين ظهور الثقافات المضادة.

٣١ – الا يمكن أن يكون هناك تفسير ايكولوجي لوجود الحركات المعادية للثقافة القائمة.

٣٢ – هل يمكن أن تؤدي الحركات النقدية التي أدت الى ثقافات مضادة كتبت لها السيطرة أن تحدث رد فعل يونوبياً أو رجعياً.

٣٣ – هناك ثقافات مضادة في الدول المتقدمة نحو العودة الى نوع من الجماعية أو المشاركة والى نوع من صورة المجتمع التقليدي.

٣٤ – هناك ثقافات مضادة في الدول النامية للوصول الى نموذج ما هو (مرفوض) في الدول المتقدمة.

في مصر: أ– قبل (١٩٥٢)

١ وجود ثقافة مضادة ضد نظام الحكم الملكي.

٢ – وجود ثقافة مضادة ضد نظام السيطرة الاقطاعية والرأسمالية.

٣ – وجود ثقافة مضادة ضد الجمود الديني.

٤ – وجود ثقافتين مضادتين احداهما تتطلع الى النموذج الغربي والاخرى تتطلع الى نموذج قديم اسلامي او فرعوني.

٥ – الثقافة المضادة كانت مقصورة على المراكز الحضرية والصناعية.

٦ – الثقافة المصرية استقبلت دائما (ثقافات مضادة) واستطاعت استيعابها (الاتراك-الفرنسيون – الانجليز) وربما يفسر ذلك أن قدرة الثقافات المضادة على تغيير المجتمع تتوقف على مقدرة الثقافة القائمة على التعبير عن التاريخ والعقيدة ونوع التطور وطبيعة العمل والانتاج ... الخ.

ب – بعد (١٩٥٢)

١ – المحاولة النظامية الثورية لتغيير الثقافة القائمة بنائيا.

٢ – ردود الفعل المحافظة (الاحزاب الاخوان).

٣ – محاولة اليسار المصري.

٤ – الثقافة المضادة في الادب والفن لما كان تقليديا.

٥ – استمرار حملة الثقافة المضادة النظامية وأهدافها والقيم التي اعتمدت عليها.

٦ – الصراع بين الثقافة «القومية العربية» كثقافة وبين الثقافة المصرية واتجاهات الصراع ونتائجه.

٧ – ثقافة النظام القائم وثقافة المجتمع المصري (موقف الثقافة الرسمية من الثقافة العامة – التغيير الوقتي والاقتناع التقليدي العميق بما هو مضاد).

٨ – القيم التقليدية وقيم التحديث والصراع بينهما.

٩ – الاطار الرجعي للثقافة القائمة (التقليدية) ظل اقوى من التجديدات.

١٠ – اثر قنوات الاتصال – خلق ثقافة الصراع بين الاجيال.

١١ – الردة الثقافية بعد هزيمة (١٩٦٧) معناها وتحليلها.

مناقشات

١ – الثقافات المضادة لاتنشأ الا داخل الثقافات الفرعية. الثقافات الفرعية نتيجة لما ينشأ داخلها من اتجاهات مضادة لها والثقافة الكلية عند تبلورها وقبولها تتحول هي بذاتها الى ثقافة فرعية اخرى لا تتطابق مع الثقافة الكلية.

٢ – ليست هناك ثقافة امريكية شاملة ولكن هناك ثقافات فرعية تكون العلاقات فيها قائمة على التناقض والتنوع.

٣ – الحركات المضادة لا تنبع من ثقافة فرعية بذاتها وانما تعبر عن اتجاهات سلبية رافضة لتصبح بعد ذلك ثقافة متميزة تعبر عن نفسها عن طريق الحركات المضادة.

٤ – تمتد الثقافة المضادة عبر كل الجماعات الفرعية خاصة بين الشبان ويمكن ان تتحول فيها بعد اذا توفرت ظروف معينة الى حركات مضادة.

٥ – المجتمع الامريكي له ثقافة شاملة وان لم تكن شديدة التكامل. ولولا وجود مثل هذه الثقافة لما امكن قيام ثقافات مضادة تعبر عن نفسها في حركات مضادة.

٦ – ان شرط وجود الثقافات الفرعية ان تتكامل بصورة ما مع الثقافة الكلية، ولهذا يمكن التمييز بين الثقافة الفرعية والمضادة في ان الاخيرة تتناقض مع الثقافة الفرعية والكلية بالتالي.

٧ – اهم ما يميز الثقافة اعتمادها على مجموعة من الافكار التي تستند على ايديولوجيات محددة ولذلك فان الذي يميز الثقافة الكلية عن الفرعية والمضادة هو ما يمكن ان يقوم بينها جميعا من اختلاف استراتيجي حول هذه المسائل.

٨ – يمكن ان تصور الثقافة على انها عليا وسفلى وان الثقافة المضادة المولدة للحركات المضاده تقع بينهما. فاما

٧ – تعترض على الثقافة العليا او على السفلى وتحاول ان تبلور لنفسها خطا مميزا داخل المجتمع.

٩ – لابد من التفرقة بين شكل الثقافة وعناصر الثقافة وبين المحتوى. فالأول متغير والثاني ثابت.

١٠ – يمكن ان نتصور نشأة الثقافة المضادة والحركات المضادة على النحو التالي:

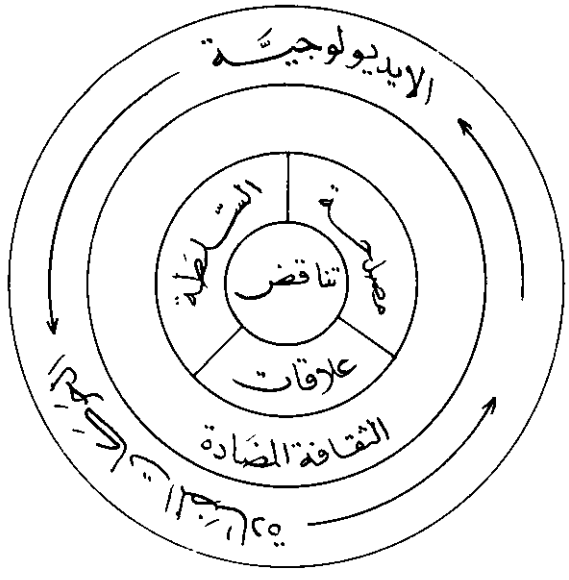

كان من الطبيعي أن يعلق الأميركيون على ورقة العمل المصرية بأن الثقافة المضادة في المجتمع «إفراز مرضي» وأن يعلق السوفيات بأنها أيديولوجيات طبقية. كلاهما كان يبسط الأمور خارج نطاق السوسيولوجيا.

الحصاد كثير... والسواعد قليلة

كان المؤتمر «عالميا» بالمفهوم الغربي للعالم. كانت اكبر الوفود من العالمين الأول والثاني، أما الثالث والرابع والخامس عشر، فلم يتمثل بأعداد كافية واحيانا لم يتمثل على الاطلاق. رغم أن المادة التي قدمها «العالم المتخلف» تشكل تحديا حقيقيا لمختلف حقول ومناهج السوسيولوجيا المعاصرة. وأقصد بالمادة «اشكاليات النمو الاجتماعي» التي ينظر إليها الغرب أو يسمع عنها كما لو كانت «فولكلوراً».

حضر الغرب – الاشتراكي والرأسمالي – لاستعراض عضلاتهما الايديولوجية من جانب والتكنولوجية من جانب، باستثناء بولونيا من جانب وفرنسا من جانب آخر.

أما الانجازات النوعية الحقيقية فقد كانت من نصيب القليلين الذين وفدوا من آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية.

واما الحضور العربي فكان شبه غائب، قياساً إلى العدد الضخم الذي اشعل نشاط المؤتمر، وانعدم الحد الادنى من التنسيق، مما يطرح جديا مسألة تأسيس اتحاد عربي لعلماء الاجتماع، يبعث إلى مثل هذه المؤتمرات بوفد موحد كفريق عمل. بالاضافة إلى ما يمكن أن يحققه للمعرفة العربية المعاصرة من وعي جديد بأحدث منجزات العلوم الانسانية.

الهوامش

(١) اصدر المؤتمر بيانا بعنوان «اكبر عشرة وفود» هي بالترتيب: أميركا (٥٠٠ عضو) السويد (٣٠٠ عضو)، كندا (٢٥٠ عضوا)، بريطانيا (٢٠٠ عضو)، ايطاليا (١٥٠ عضوا) فرنسا (١٥٠ عضوا)، المانيا الغربية (١٥٠ عضوًا)، هولندا (١٠٠ عضو)، بولندا (١٠٠ عضو) الاتحاد السوفياتي (٩٠ عضوا)، اليابان (٨٠ عضوا).

(٢) يجب أن نلاحظ أن اللغة التي سادت المؤتمر كانت الانكليزية، ولكن الباحث السوفياتي كتب بحثه والقاه في الفرنسية. وعن النص المنشور رسميا ضمن اوراق المؤتمر ننقل ما بين اقواس.

(٣) كتب البروفسور ديورز في صدر الصفحة الأولى من البحث «ارجو ألا تستخدم أو تقتبس أية مادة من هذه الورقة من قبل أن تكتب لصاحبها، وسوف يمدّك بما هو افضل منها. وقد كتبت له حسب طلبه، ولم يصلني منه شيء منذ اكثر من شهر ونصف.

(٤) وهو ايضا نائب رئيس نادي اعضاء هيئة التدريس الذي عارض الرئيس المصري علنا – بعد استفتاء مايو، ايار ١٩٧٨ – وكان قد ابرق له بتأجيل النظر في الاستفتاء، فلما لم انجازه طلبه رئيس الجمهورية مع بقية الاساتذة في مقابلة عاصفة بثتها الاذاعة والتلفزيون على الهواء مباشرة.. وقد حدث في المؤتمر ان رفض عاطف غيث دعوة من الوفد الاسرائيلي، وكان قد رشح لمنصب نائب رئيس الاتحاد الدولي لعلم الاجتماع بعد انتهاء مدة انور عبد الملك، فاسقطوه وعينوا يهودية بولونية واسرائيليا.

(٥) تقع مسؤولية الترجمة عن الانكليزية عليّ وحدي، برغم من انني بعثت بها إلى د. عاطف غيث فوافق عليها واجرى عدة تعديلات لم تكن واردة في الاصل المقدم إلى المؤتمر.